

التقرير
الاستراتيجي

النظام العربي والإقليمي: اللاعبون والاتجاهات في مرحلة إنتقالية



(2016-2015)

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation



النظام العربي والإقليمي:
اللاعبون والاتجاهات في مرحلة إنتقالية

(2016-2015)

النظام العربي والإقليمي:
اللاعبون والاتجاهات في مرحلة إنتقالية
(2016-2015)



المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation



النظام العربي والإقليمي: اللا عبون والاتجاهات في مرحلة إنتقالية (2015-2016)

صادر عن: المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

هذا التقرير هو ثمرة جهود تضافرت في الكتابة والبحث والتحليل المعمق بإشراف المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، وقد أسهم في إثراء مادة التقرير بالأفكار والتحليلات القيمة نخبة من الكُتّاب والمفكرين العرب والأجانب. إن جميع الأبحاث والدراسات والآراء الواردة في هذا التقرير لا تُعبر إلا عن وجهة نظر كُتّابها.

المشرف العام: عبد الحليم فضل الله

مدير التحرير: حسام مطر

الإخراج والتنضيد: أحمد شقير

الطباعة: مطبعة الحرف العربي

التوزيع: لبنان والعالم العربي

تاريخ النشر: آب ٢٠١٧

الطبعة: الأولى.

القياس: 21x29

حقوق الطبع محفوظة للمركز

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز. وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها، أو نقله بأية وسيلة سواء أكانت عادية أو إلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو أقراص مدمجة، استنساخاً أو تسجيلاً أو غير ذلك إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر.

العنوان: بئر حسن - جادة الأسد - خلف الفانترزي وورلد - بناية الورود - الطابق الأول.

البريد الإلكتروني: dirasat@dirasat.net www.dirasat.net

P.o.Box: 24 /47 Baabda 10172010

هاتف: 01/836610

فاكس: 01/836611

خليوي: 03/833438

ثبت المحتويات

- 7 المقدمة / عبد الحلیم فضل الله
- 11 المدخل / حسام مطر
- 19 جيوبوليتيك الأدوار الوازنة في غرب آسيا والعالم العربي
جمال واكيم
- 31 مصر في سياق الفوضى الإقليمية/جمال واكيم
- 33 ماذا تعني عودة تركيا وإيران إلى حضن المشرق الإسلامي؟
سعد محيو
- 47 العراق وثمان الاستقرار الإقليمي المفقود/ياسر عبد الحسين
- 55 «العثمانية القديمة» ... تركيا في نظام إقليمي قيد التشكُّل
محمد عبدالقادر خليل
- 74 رؤية حزب الله للعلاقات العربية الإيرانية/النائب محمد رعد
- 77 أفق الحرب والتسوية السياسية في اليمن
فيصل جلول
- 89 المقاربة الإسرائيلية للتحويلات الإقليمية في الشرق الأوسط
أكرم عطاالله ويحيى أبو عودة
- 103 الانتفاضة الشعبية الفلسطينية: بداية مسار ثوري؟
منير شفيق
- 113 العمق الإفريقي ودوره في إعادة بناء النظام الإقليمي
موديبو دانيون
- 123 بلدان المغرب العربي في مواجهة تداعيات الاضطرابات العربية
جابر القفصي
- 148 الاتفاق النووي بين إيران والمجموعة الدولية/ حسن بهشتي بور

- 153 روسيا في غرب آسيا والعالم العربي: معبر نحو النظام الدولي
وسيم قلعية
- 166 روسيا وأميركا في المنطقة: «حدود التوافق والاختلاف» / يوست هلترمان
- 171 «مبادرة الحزام والطريق» أهمية الشرق الأوسط في الاستراتيجية الصينية الجديدة
رضوان جمول
- 181 صعود تنظيم داعش وانحداره مقارنة بديلة: تناسل الأطياف السلفية
خالد عايد
- 197 هل فشل الإسلام السياسي حقاً؟ / راشد الغنوشي
- 201 الإخوان المسلمون في مصر: زمن الأسئلة الصعبة
علي الرجال
- 217 المؤسسة الوهابية وهاجس تحولات العرش السعودي / المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق
- 223 ملف التقرير / مساهمات إستشرافية حول النظام الإقليمي الناشئ
- 225 المقاومة والشراكة ضرورة الاستقلال والاستقرار
السيد إبراهيم أمين السيد
- 229 التحولات في الشرق الأوسط
عدنان منصور
- 235 مستقبل الشرق الأوسط: تفاؤل يجب أن يبقى ممزوجاً بالحدذر الشديد
جورج قرم
- 239 تحولات البيئة الإقليمية في غرب آسيا، شمال أفريقيا
ديغانغ صان
- 241 مستقبل النظام الإقليمي ودور القوى الإقليمية الرئيسية في إعادة بنائه / عبد الحليم فضل الله
- 247 في النظام الإقليمي في الشرق الأوسط: التحولات والإشارات والتنبيهات
عقيل سعيد محفوظ
- 251 العصر الروسي في الشرق الأوسط!
مصطفى اللباد
- 255 تحولات في الجغرافيا السياسية الإقليمية
قاسم عز الدين

الانتفاضة الشعبية الفلسطينية: بداية مسار ثوري؟

منير شفيق
مفكر ومناضل فلسطيني

المقدمة

على أن هذه الموضوعة المستندة إلى معادلة منطقية، أو معادلة تبدو بديهية، لا تستطيع أن تصمد أمام الواقع الفعلي العياني حين يتبين بالوقائع والدلائل أن الكيان الصهيوني نفسه دخل، في الآن نفسه، في مرحلة الضعف والشيخوخة. فلم يعد بمقدوره أن يفيد من ضعف خصومه وانشغالهم ببعض البعض، عدا حالة الأمن على حدوده. وهي حالة كانت متوفرة له في أغلب المراحل التي تلت تشكيل دولة كيانه.

فالمعادلة المنطقية المذكورة، وإن بدت بديهية، يمكن أن تصدق حيناً أو أحياناً، ويمكن ألا تصدق حيناً أو أحياناً كذلك. أما السبب فكون المعادلة بين عدوين في ميزان القوى لا تقوم على أساس تلقائي (أو ميكانيكي)، فمصادر القوة والضعف في كل من العدوين مرجعيتها آتية من داخل كل منهما كما من علاقة كل منهما بمصادر القوة والضعف الإقليمية والعالمية.

على أن أهم ما يجب أن يُلحظ في علاقة الكيان الصهيوني بالوضع الفلسطيني والعربي يجب أن يقرأ في هذه المرحلة من خلال موازين القوى العالمية والإقليمية والمحلية

إذا ما ألقى المرء نظرة عامة إلى الوضع العربي، وخاصة إلى ما عرفته عدّة دول عربية من انقسامات وصراعات وتدخلات عربية وإقليمية ودولية، وقد وصل في بعض الدول إلى انهيار الدولة نفسها، فإن استنتاجاً سريعاً سيقفز إلى ذهنه. وهو أن الكاسب الوحيد من هذه الأوضاع هو الكيان الصهيوني من حيث ضمان حدوده وزيادة قوته، والمضي في تحقيق خططه الاستيطانية والتهويدية في القدس والضفة الغربية، وكذلك الإمعان في حصار قطاع غزة.

تستند هذه الموضوعة إلى استنتاج منطقي يكاد يقدم باعتباره مسلّمة، لا مجال لمناقشتها أو رفضها، وذلك بسبب معادلة ميزان القوى بين عدوين متحاربين. أحدهما راح يغرق في الانقسامات الداخلية والصراعات الدموية وما تحمله من استنزاف للجيش والقوى، وما تؤدي إلى تمزيق للنسيج الاجتماعي الداخلي، خصوصاً حين تتخذ الانقسامات والصراعات سمات طائفية ومذهبية وإثنية (قومية) وحتى جهوية، وتمتد من داخل القطر إلى خارجه أو من خارجه إلى داخله، وأخطرها بالطبع اندلاع فتنة بين السنة والشيعة.

كما يسيطر على الضفة الغربية وهو ما انتهى به إلى فشل عسكري لا يجادل بعكسه إلا مكابر.

صحيح أن المقاومة في هذه الحروب الأربع أثبتت جدارة عالية في الصمود والقتال وإنزال الضربات العسكرية القاسية بالجيش الصهيوني إلا أن عوامل ضعف كثيرة وخطرة برزت في قدرته على القتال وهو الذي اشتهر بالاقتحام والاكتماس والانتصارات العسكرية.

فالجيش الصهيوني أثبت منذ حرب 2006 أنه لم يعد ذلك الجيش الذي عرفته المعارك منذ العام 1948. فقد تحول عملياً، في ما عدا سلاح الجو وقوة نيرانه، إلى قوات شرطة منذ انخراطه في مواجهة الانتفاضة الأولى، فالثانية، وحتى اليوم. فعلى مدى 22 عاماً أصبحت مهمة الجيش الأولى الحفاظ على الأمن الداخلي وتثبيت الاحتلال وحماية المستوطنات. فالضابط أصبح ينال رتبة مع كل إنجاز في اعتقال مقاوم ومداهمة مكان وجوده، وبالطبع يرتقي مع قتل منتفض أو مقاوم أو محاصرة قرية أو حي أو مخيم. وقد ذكرت بعض التقارير الرسمية الصهيونية أن الجيش الصهيوني خاض حرب 2006 ولم يكن لديه قائد كتيبة ميداني واحد بالمعنى العسكري القتالي للكلمة.

وهناك عوامل أخرى وردت في عدد من التقييمات للحروب الأربع التي خاضها وفشل فيها ولكن لها علاقة في ضعف البنية وفي المعنويات وفي الكفاءة القيادية. وقد أُشيع داخل أوساط في الكيان الصهيوني أن كبار ضباط الجيش من رئيس (تاج) فأعلى انخرطوا في «البرنس». ويكفي ما أُعلن عن قائد الجيش حالوتس في حرب 2006 أنه باع أسهمه في البورصة قبل بضع ساعات من اندلاع الحرب. الأمر الذي يُعتبر من الناحية الأخلاقية نذالة، وهو من الناحية العسكرية عيب وفضيحة.

بعيداً عن المعادلة التلقائية- الآلية، وأن تُقرأ قوة الكيان الصهيوني وضعفه من خلال وضعه الذاتي (جيشه، حكومته، مجتمعه) وكذلك من خلال وضعي أمريكا وأوروبا في ميزان القوى العالمية والإقليمية، إذ هما أساس وجوده والعامل الأهم في قوته وضعفه.

فإذا تبين من خلال الوقائع والدلائل أن الكيان الصهيوني دخل مرحلة الضعف والتراجع، وإذا تبين أيضاً أن أمريكا

وأوروبا فقدتا سيطرتهم العالمية،

ولا سيما تحكمهما في المعادلة

الفلسطينية- العربية- الإسلامية-

العالمية، فإن الموضوعة القائلة بأن

الكيان الصهيوني هو «المستفيد

الوحيد» مما يجري في الوضع العربي

سوف تسقط وتفقد منطقتها. أي

تسقط معادلة التلقائية- الآلية هنا

بالضرورة. وبالمناسبة، إن الواقع إذا ما تعارض مع ما

هو «منطقي» و«بدهي» يجب أن يُغلب ويصبح الحكم

الفيصل.

الجيش الصهيوني

أثبت منذ حرب

2006 أنه لم يعد

ذلك الجيش الذي

عرفته المعارك

منذ العام 1948.

أولاً: الوضع الذاتي للكيان الصهيوني

لعل العلامة الأولى لبداية انهيار قوة الكيان الصهيوني

جاءت من هزيمته في حرب تموز/ يوليو 2006 في لبنان

على يد حزب الله. وتأكدت مع هزيمته الثانية المدوية

في حرب 2008/2009 في قطاع غزة، على يد المقاومة

المسلحة الفلسطينية (حماس والجهاد وصمود الشعب).

ثم لم يعد ثمة مجال لجدال حول فقدانه لقدراته الفائقة على

احتلال قطاع غزة من خلال حربي 2012 و2014، ولا

سيما حرب 2014. فقد كان هدف حروبه الأربع نزع

سلاح المقاومة فضلاً عن إعادة السيطرة على قطاع غزة

أخيراً، وليس آخراً، تكفي مشاهدة مجموعة من النخبة: عدّة عشرات من الجنود المدججين بسلاحهم يفرون بجلودهم، ولا يلوون على شيء أمام الـ«بيك آب» الذي هاجمهم به الشهيد فادي قنبر في أواسط شهر كانون الثاني/يناير 2017. والأغرب أن الذين أطلقوا النار عليه عن بُعد وقتلوه، كانوا ممن استدعوا إلى الموقع. فكان المشهد مشهد هروب وليس مشهد فرار تجنباً للمفاجأة مع انتقال إلى موقع قتالي والسلاح بيد الجميع.

هذا المشهد تكرر من قِبَل جندي فرّ بسلاحه في النقب في مواجهة شاب لحق به مشهراً سكيناً.

أما البُعد الثاني الذي يشكل علامة بارزة أخرى لما حلّ في الكيان الصهيوني من ضعف وتراجع فيمكن أن يُلاحظ من القراءة المدققة لحكومة نتنياهو إذ تتسم بقيادات مغرقة بالتعصب الديني وذات نظرة ضيقة في إدارة السياسة. وقد واجهت عزلة دولية من جانب الحلفاء التقليديين للكيان الصهيوني. فليس لهم من همّ واهتمام غير التوسّع في الاستيطان والاعتداء على المسجد الأقصى وحلم بناء الهيكل المزعوم. وليس لهم دراية في السياسة على الضدّ مما كان عليه قادة الحكومات الصهيونية السابقة. ثم يمكن أن يضاف إلى هذا البُعد ضعف الائتلاف الحكومي الذي يجعل الحكومة هشة وقابلة للسقوط من قبل أضعف أطراف الائتلاف، بل من قبل أي طرف فيه، فنتنياهو في حال شلل عملياً فهو أسير حلفائه الأكثر تحلفاً وضيق أفق. كما راح يرزح تحت فضائح الفساد.

وبكلمة، لقد عاشت حكومة نتنياهو خلال الستين الماضيتين، على الأقل، في عزلة دولية حتى عن أمريكا وأوروبا، ولا سيما علاقة نتنياهو بأوباما وإدارته.

والأعجب أنها لم تستطع ترجمة ما عرفته من انفتاح عدد من الدول العربية إلى معادلة تعيّر في ميزان القوى. فقد اكتفى نتنياهو بالاطمئنان لهذا الكيان الصهيوني والسيطرة الأمبريالية الغربية علاقة عضوية

2014. مما يهز الموضوع، آفة الذكر، والتي اعتبرت أن الكيان الصهيوني قد أفاد كثيراً من التطورات الأخيرة في الوضع العربي. فنتيجة حرب 2014 على قطاع غزة أثبتت أن الكيان الصهيوني يتخبط في ضعفه بالرغم مما كان يمكنه أن يفيد منه فائدة كبيرة بسبب الأوضاع العربية الراهنة.

أما البُعد الثالث الذي يشكل علامة أخرى على ضعف الكيان الصهيوني وتراجعها فهو الارتباك الاجتماعي الذي أظهره سكان تل أبيب بعد عملية الشهيد نشأت ملحم. وقد استخدم فيها سلاح «كارلو» وقتل اثنين، وفر. ولم يُقبض عليه ويُقتل إلاّ بعد أسبوع. وقد ظن سكان تل أبيب طوال أسبوع أنه ما زال بين ظهرانيهم مختبئاً في هذه العمارة أو تلك، أو في هذا الحي أو ذاك. فحكّموا على أنفسهم في البقاء في بيوتهم. وفرضوا عملياً حالة منع تجول في المدينة التي لا تنام فيها الحركة. ولم تعد الحياة إلى وضعها الطبيعي إلا بعد أن أُعلن عن استشهاده وتم التأكد من أنه غادر تل أبيب.

فنحن أمام مجتمع لا يشبه «المجتمع» الصهيوني الذي كان حتى في مرحلة الانتفاضة الثانية. وذلك حين كانت تل أبيب أو حيفا أو أي مدينة أخرى تتعرض لعملية

وستبقى في المستقبل كما هو منظور حتى الآن. ولهذا فإن ما شاهده العالم خلال العشر سنوات الماضية من زعزعة للسيطرة الأوروبية- الأمريكية على العالم وعلى النظام العربي والإقليمي عموماً كان لا بد له من أن يُضعف الكيان الصهيوني بالقدر نفسه. وإذا ما تواكب ذلك مع دخول الكيان الصهيوني مرحلة «الضابط» المرفّه ورجل الأعمال، ومرحلة الجيش- الشرطة، والمجتمع المرتبك خوفاً، فإن انتقاد الضعف، أو مستوى الضعف الآتي من أمريكا وأوروبا سيكون أكبر بسبب مأزق الكيان الصهيوني البنيوي آنف الذكر.

نشير هنا إلى موضوعة منهجية وهي أنه في عمليات التغيير التي تنجح فيها ثورات، أو قوى صاعدة، أو تسقط فيها دول، أو إمبراطوريات، يجب أن يحسب في تقدير ميزان القوى بالدرجة الأولى والحاسمة، حالة القوة المسيطرة: هل دبّ الضعف والخور في صفوفها؟ هل تصاعدت التناقضات في داخلها؟ هل لم تعد قادرة على السيطرة وإدارة السياسة والحكم كما كان الحال أيام صعودها وقوتها وتمكّنها؟

إذا أُجيب عن هذه الأسئلة إيجاباً بهذا القدر أو ذاك فمن الممكن أن يُحكّم عليها (القوة المسيطرة) بالأقول أو بدايته، أو يُحكّم عليها عندما تقع الواقعة: اندلاع ثورة، أو الدخول في حرب، أو خوض معركة، بأنها مرشحة للهزيمة والسقوط.

احتساب هذا البعد المتعلق بالقوة المسيطرة له الأولوية حتى على احتساب البعد المتعلق بقوى التغيير. وذلك من حيث قيادتها، وتنظيمها وقدرتها على التعبئة. فهذه تكون في بداية المواجهة تحمل نقاط ضعف كثيرة ولكنها تملك الإقدام والثورة وعدالة القضية والرياح المؤاتية. فحالة قوى التغيير هذه هي التي تفسر: ﴿كَمْ مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ (البقرة- 249).

إذا كانت القراءة المتعلقة بضعف الكيان الصهيوني

استشهادية كبيرة. إذ كان الارتباك يحصل لساعتين أو ثلاث ساعات، ثم تعود الحياة إلى نسقها الطبيعي.

إن هذه القراءة لحالة الكيان الصهيوني جيشاً وحكومة

ومستوطنين قدامى وجدداً لم

تستهدف الرد على المنطق الذي

يعتبر الكيان الصهيوني في أحسن

حالاته أو باعتباره «المستفيد الوحيد»

من الأوضاع العربية الراهنة، إلا

من أجل التمهيد إلى قراءة للوضع

الفلسطيني تقول إن الصراع بينه

وبين العدو الصهيوني في هذه المرحلة

التاريخية هو في أفضل حالاته منذ بدء الصراع حتى اليوم،

أو في الأقل منذ النكبة عام 1948 حتى يومنا هذا. كيف؟

ثانياً: مرحلة النشأة والتكوين والعلاقة

بميزان القوى

علينا أن نتذكر أن الفضل الأول في الهجرة اليهودية إلى

فلسطين وحمايتها وتمكينها يعود إلى السيطرة الاستعمارية

الغربية على العالم (بريطانيا حتى عام 1947/1948 ثم

فرنسا وبريطانيا وأمريكا في الخمسينيات، ثم أمريكا إلى

اليوم). ولا يبالغ المرء في القول إن الكيان الصهيوني ما

كان له أن يوجد ثم أن تتمتع دولته بتفوق عسكري كاسح

لولا تلك الدول فيما الجيوش العربية كلها كانت مكبلة،

وخاضعة في تسليحها للسيطرة الأوروبية- الأمريكية. بل

حتى عندما كُسر احتكار السلاح من خلال مصر وسورية

بالتوجه نحو السلاح السوفياتي، بقي سقفه، بتوافق دولي،

دون سقف تسلّح الكيان الصهيوني.

فالعلاقة بين قوة الكيان الصهيوني والسيطرة الأمبريالية

الغربية علاقة عضوية كانت منذ البداية وحتى اليوم

وتراجع صحیحة (وهذا لم يحدث له مثیل من قبل) فإن الصراع الراهن مع الكيان الصهيوني من جانب الشعب الفلسطيني هو في أفضل حالاته قياساً على كان عليه الكيان الصهيوني وحلفاؤه وحماته وداعموه من قوة وسيطرة عالمية وعربية وإقليمية.

ثالثاً: الوضع الفلسطيني

تطوّرت المقاومة المسلحة، بغض النظر عن التفاصيل والأسباب، في قطاع غزة منذ 2007، لتتحوّل خلال عشرة أعوام، وعبر ثلاث حروب كبيرة، إلى قاعدة مقاومة مسلحة هائلة القوة بقياداتها وكوادرها ومقاتليها وأنفاقها وتسليحها. وقد ارتفعت باستراتيجية الكفاح المسلح - أو استراتيجية «اضرب واهرب»، أو اضرب واستشهد، إلى استراتيجية حرب المواقع الشبيهة بحروب الجيوش، مع الفوارق طبعاً. ولهذا أصبحت حالة الهدنة بين حربين، كما عرفتها غزة، هي حالة حرب مستمرة ما دامت في حالة حفر الأنفاق وتطوير التسليح والتدريب والإعداد. وذلك عكس المقولات الساذجة التي اعتبرت قبول المقاومة في قطاع غزة، كما في جنوب لبنان، الهدنة بأنها تعني التخلي عن المقاومة، أو الحفاظ على الحدود مع العدو «آمنة». فهذه المقولات لا تعتبر أن الإعداد للحرب كحفر الأنفاق والتسلح المستمرين وإعداد القوات المقاتلة هي حالة حرب شأنها شأن الحرب الحامية. وهي أرقى بدرجات من مرحلة حرب «اضرب واهرب»، أو «اضرب واستشهد».

إن التطور الذي بلغته المقاومة المسلحة في قطاع غزة يجب اعتباره تطوّراً كبيراً في موازين القوى الاستراتيجية والتكتيكية بين الشعب الفلسطيني والكيان الصهيوني. وهو وضع لم يسبق له من مثیل، وهذا ما يسمح بالقول

إن وضع الشعب الفلسطيني في الصراع من هذه الزاوية (المقاومة والمواجهة)، وعلى الأرض الفلسطينية هو الأرقى والأفضل في تاريخ الصراع حتى الآن. وهو ما يفرض الحفاظ عليه بمنزلة الأولوية الاستراتيجية في المرحلة الراهنة. ومن هنا يخطئ، كل من لا يقدره حق قدره، ولا يضعه في موقع الوجه الرئيسي في تقدير الموقف وتقويم الوضع الفلسطيني.

منذ الأول من تشرين الأول/أكتوبر يشهد الوضع الفلسطيني في القدس والضفة الغربية حالة من

المقاومة العفوية الفردية الشبابية الاستشهادية. وقد استخدمت

الانفجار قادم

لا محالة بسبب

الوضع المأزوم

للاحتلال والوضع

المأزوم لمن

يرزحون تحت

الاحتلال

السكاكين والدهس بالسيارات إلى

جانب عمليات عسكرية استخدم

فيها السلاح الناري ولكن جاء أيضاً

على شكل مقاومة عفوية فردية أو

ثنائية شبابية استشهادية. وهي بهذا

تختلف نوعياً عن العمليات العسكرية

التي مارستها فصائل المقاومة منذ

1/1/1965 إلى 2007. فقد كانت عمليات الفصائل

منظمة ومخططاً لها وتدخل مباشرة في إستراتيجية الكفاح

المسلح أو المقاومة المسلحة.

هذا يعني أن الوضع الشبابي، فتيناً وفتيات، في حالة يمكن

وصفها بالوضعية الثورية ما دامت قد استمرت أكثر من

17 شهراً، فضلاً عن عشرات الاشتباكات اليومية ضد

الحواجز وسيارات الاحتلال والمستوطنين. وقد أخذت

شكل ضرب حجارة، أو أشكالاً من المقاومة الشعبية، بما

تيسر، كما يقال. وهذه واسعة الانتشار وتدخل في باب

الوضعية الثورية الشبابية.

إضافة إلى ما حققته المقاومة من انتصارات ووصلته من منعة في قطاع غزة من جهة ثانية، يسمحان بالاستنتاج أن الوضع انفجاري في القدس والضفة الغربية. فالانفجار قادم لا محالة بسبب الوضع المزوم للاحتلال والوضع المزوم لمن يرزحون تحت الاحتلال. فلا الاحتلال قادر على الاستمرار، كما أن الشعب لم يعد قابلاً لاستمرار الوضع بدليل الحالة الوضعية الشبابية الثورية وحالة الوضعية الثورية الشعبية.

رابعاً: حول الاستراتيجية في القدس والضفة الغربية

والسؤال ما هي الأسباب التي أخرجت الانفجار حتى الآن، وكيف يمكن أن يحدث هذا الانفجار الذي لا مفر منه؟

بداية ما المقصود بالانفجار؟ إنه تصعيد انتفاضة القدس إلى مستوى الانتفاضة الشعبية الشاملة التي تملأ شوارع المدن والمخيمات والقرى في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة، وصولاً إلى إعلان العصيان الشعبي المدني السلمي الذي لا ينفك إلا برحيل الاحتلال وتفكيك المستوطنات بالكامل من القدس والضفة الغربية وبلا قيد أو شرط، أي بما يشبه العودة إلى اتفاقات الهدنة 1948/1949. وذلك مع ضرورة تحقيق هدفين لاحقين بهما: الأول: إطلاق سراح كل الأسرى (ضحايا الاحتلال منذ حزيران/يونيو 1967). والثاني: فك الحصار عن قطاع غزة والسير في عملية إعادة الإعمار. وبهذا تكون قد تحدت الاستراتيجية وهدفها الراهن القابل للتحقيق. هذه الاستراتيجية لدحر الاحتلال وتفكيك المستوطنات

حقاً، لا بد من تأمل ما نقلته وسائط الإعلام عبر الشبكة العنكبوتية من المواقف التي أبدتها أمهات الشهداء الشباب والشهيدات الفتيات. وكذلك ما أبداه آباؤهم وذووهم وأصدقاؤهم وأبناء قراهم ومخيماتهم وأحيائهم في المدن، من عبارات التأييد والدعم لما قاموا به، إضافة إلى مشهد عشرات الآلاف من المشيعين عندما كان العدو يسلم جثة شهيد مضى عليها عدة أشهر تحت الاعتقال أو التجميد بحرارة تقل عن أربعين درجة تحت الصفر.

إن من يتابع مواقف الأمهات والآباء وحشود الجماهير

خلف الجناز يتأكد من أن ثمة حالة وضعية ثورية شعبية تشمل الجماهير في القدس والضفة الغربية كما في قطاع غزة ضد الاحتلال والاستيطان.

هذه الوضعية الثورية بالرغم من طابعها العفوي في هذه المرحلة متوارثة بالضرورة من الثورات والمقاومات الفلسطينية قديماً وحديثاً حتى وقت قريب. وهي

متجهة أساساً لمواجهة العدو الصهيوني المتمثل في احتلال القدس والضفة الغربية وما يرتكبه من جرائم ويمارسه من استيطان وتهويد واعتداء على المقدسات الإسلامية والمسيحية، ولا سيما تهويد القدس وانتهاك حرمت المسجد الأقصى.

إن التقاء هذين البُعدين ضعف العدو وما يرتكبه من جرائم واعتداءات واستيطان وتهويد من جهة، والوضعية الشبابية الثورية، والوضعية الشعبية الثورية،

على أن الوصول

إلى نقطة

الانفجار: إما أن

يتحقق عبر قرار

موحد من قبل

فصائل المقاومة

وإما لوقوع حدث

كبير

إما أن يتحقق عبر قرار موحد من قبل فصائل المقاومة تشارك فيه فتح وتتحذ على أساسه كل الفصائل. وإما انتظار وقوع حدث كبير يُنزل الجماهير وبعض الفصائل إلى الشوارع وتلحق بقية الفصائل. وذلك مثل نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، أو انتهاك صارخ للمسجد الأقصى، أو ارتكاب جريمة تستفز الجماهير للاحتجاج والردّ عليها.

هذه الاحتمالات كلها من الوارد أن تكون حافزاً للانفجار الشعبي المذكور لأن الوضع الفلسطيني يواجه أزمة مستعصية على الاستمرار طويلاً. فالكيان الصهيوني ماضٍ في الاستيطان والتهويد، ومستمر في ارتكاب الجرائم والاستفزازات والحماقات، ولم تعد سياساته مقبولة دولياً أو لم يعد الوضع الدولي في مرحلة تراجع النفوذ الأوربي والأمريكي قادراً على احتمالها وتغطيتها أو السير، عملياً، مع توجهاتها كما كان الحال في الماضي البعيد أو المتوسط أو القريب حتى الست سنوات الماضية. فهذه المعادلة من الجانب الصهيوني تستصرخ انفجاراً شعبياً فلسطينياً عظيم التأييد العربي والإسلامي والدولي إذا ما تحقق وثبت واستمر لبضعة أشهر.

أما العنصر التفجيري الآخر فيكمن في ما وصلت إليه استراتيجية اتفاق أوسلو على يد محمود عباس من طريق مسدود، وفشل تلو فشل وعناد على الفشل إضافة إلى التمادي في التنسيق الأمني الذي يحمي، عملياً، الاحتلال والاستيطان ويغطيها. بل ويشجعهما. وهل هنالك ما هو أكثر تشجيعاً من التنسيق الأمني ورفض أي تغيير في سياسة الارتهان للمفاوضات ومناهضة المقاومة والانتفاضة. الأمر الذي يفرض على الشعب التحرك في نهاية المطاف.

من الضفة الغربية والقدس ولدتها تجربة الانتفاضتين الأولى والثانية، وطوّرتها إلى مستوى الانتفاضة الشعبية الشاملة وصولاً إلى العصيان المدني تجربة انتفاضة القدس منذ 2015/1/1. وذلك من خلال أشكال المقاومة بالسكاكين والدهس والعمليات العسكرية الفردية والثائية إلى جانب ما أبدته الأمهات والآباء وجماهير المشاركين في تشييع الشهداء.

أضف إلى ذلك العامل الأساسي الأول هو ما أصاب الكيان الصهيوني من نقاط ضعف وتراجع وعزلة دولية. مما جعل من الممكن فرض الانسحاب على الاحتلال، وتفكيك المستوطنات، بلا قيدٍ أو شرط. وذلك في حالة تحويل الحياة العامة في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة إلى حالة عصيان شعبي مدني سلمي لا يُخلى الشوارع إلا بتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه. وهي أهداف عملية، ولا أحد يستطيع فلسطينياً، أو عربياً، أو دولياً، أن يجادل في عدالتها. وهذه الاستراتيجية يمكنها توحيد كل الفصائل الفلسطينية بمن فيها فصائل اتفاق أوسلو والفصائل المطالبة بالتحريك الكامل من النهر إلى البحر.

وتحتل هذه الاستراتيجية أن يمهد لها كما أن تصحبها أشكال المقاومة الشبابية الفردية العفوية، وما قد تولده حالة الوصول إلى العصيان المدني من حالات مقاومة، ولا سيما نتيجة وقف التنسيق الأمني، لأن الاحتلال لا يبقى من دون تعاون الأجهزة الأمنية، ومن دون تغطيته من خلال استراتيجية حلّ الدولتين والرهان على المفاوضات والوساطات الدولية.

على أن الوصول إلى نقطة الانفجار (نزول الجماهير إلى الشوارع) بالمعنى الذي أشير إليه تواءم يتطلب أخذ مسارين:

كل من حماس وحركة الجهاد. هذا دون التطرق إلى الأزمة بين سلطة رام الله وقطاع غزة.

فسياسات محمود عباس هي القاسم المشترك في كل الأزمات الداخلية في الساحة الفلسطينية، ويرجع عدم تفجرها إلى وجود الاحتلال، وأولوية مواجهته من جهة، وإلى كون حركة فتح هي التي تساند تلك السياسات، ولو على مضض، ولو خشية على نفسها من التمزق، وهي التي ما زالت حركة شعبية لها تأييد واسع من جهة ثانية. فحركة فتح والعلاقة بها، وحرص الفصائل الفلسطينية، ولا سيما حماس والجهاد على عدم الصدام بها، بل الحرص، على التفاهم معها لأخذ موقف مشترك في الذهاب بالانتفاضة والمقاومة إلى المستوى الأعلى، هو الذي يفسر الأزمة الداخلية الفلسطينية، وقد حال حتى الآن دون تكتل حماس والجهاد والجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية للانخراط في الانتفاضة كلياً وبموقف موحد، والارتفاع بها إلى مستوى الانتفاضة الشعبية الشاملة. وهو أمر بالرغم من إيجابيته من جهة الحرص على الوحدة الوطنية الواسعة إلا أنه أوقع الفصائل، وإن بتفاوت، في أزمة وارتباك وذلك من جهة كيفية التعامل مع الانتفاضة، كما من جهة عدم واقعية إنهاء الانقسام. وذلك إذا كان يراد منه قرار سياسي واحد وأجهزة أمنية واحدة، وسلاح واحد.

فهذه الحالة حين تتقاطع أو تتلاقى مع العامل التفجيري الصهيوني تصب الزيت بالضرورة على تشكل الحالة الانفجارية. والدليل على ذلك استمرار انتفاضة القدس الشبابية وموقف الجماهير منها سبعة عشر شهراً حتى الآن.

تلعب سياسات سلطة رام الله دوراً يضع الجماهير في الزاوية ويدخلها في حالة الاختناق. أما لماذا لم تثر أو تتمرد عليها فلأنها تبنت طريقاً آخر في مواجهة الاحتلال والاستيطان كما هو حادث منذ سبعة عشر شهراً وأكثر بالتأكيد. فالسلطة لا تستطيع أن تجمد الوضع إلى ما لا نهاية، وتكبت المعادلة الانفجارية طويلاً، ولا سيما إذا ما وقعت أحداث تُفقد من يدها الزمام، وتطلق الجماهير إلى الشوارع.

لا يمكن أن تفسر انتفاضة القدس طوال سبعة عشر شهراً من بعض أوجهها إلا تمرداً غير مباشر على سياسات سلطة رام الله. وذلك بالرغم من توجيهها الرئيس ضد الاحتلال والاستيطان، وبالرغم من عدم رفعها أي شعار ضد السلطة أو ضد محمود عباس.

على أن هذه الأزمة داخل الوضع الفلسطيني تمتد أيضاً إلى أزمة بين فصائل م.ت.ف وسياسات محمود عباس. فضلاً عن الأزمة بين سياسات محمود عباس وسياسات

خاتمة: ضرورة إنهاء الانقسام

مستوى من جهة ثانية. فهذان الوضعان- الواقعان- الاستراتيجيتان- السياستان لن ينتهي الانقسام بينهما أبداً إلا بتنازل أحدهما تنازلاً كاملاً للآخر. فمحمود عباس يصّر على سياسة حلّ الدولتين عبر التفاوض ويصرّ على التنسيق الأمني وتجريم المقاومة المسلحة من جهة، وحماس والجهاد تصرّان، من جهة أخرى، وهو الموقف الصحيح، على إبقاء قطاع غزة قاعدة عسكرية هائلة القوة والإعداد لمقاومة العدو الصهيوني على مستوى الحرب. كما هو مطبق عملياً منذ عشر سنوات. ومن ثم فإن إنهاء الانقسام بين هذين الإصرارين غير ممكن التحقيق عبر المفاوضات بين فتح وحماس من أجل تحقيق المصالحة. ومن ثم فإن هدف إنهاء الانقسام يجب أن يوضع على الرف. ويصار إلى تجاوزه من خلال البحث عن الوحدة الوطنية الشاملة، بما في ذلك، بين فتح وحماس وبقية الفصائل تحت راية الانتفاضة الشعبية الشاملة من أجل دحر الاحتلال وتفكيك المستوطنات من القدس والضفة الغربية وبلا قيدٍ أو شرط. وإلا فكل ما عدا ذلك فتغميس خارج الصحن.

لعل البعد الآخر الذي يشكل معوقاً أمام تصعيد الانتفاضة إلى مستوى شعبي عام وصولاً إلى العصيان المدني (ذلك الموقف القوي نظرياً، والضعيف جداً عملياً) تمثل في جعل هدف إنهاء الانقسام بين فتح وحماس، أو الأدق الانقسام بين الوضعين المتناقضين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، هدفاً أول يتقدّم على ما عداه.

إن المشكل في هدف إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة يبدو للوهلة الأولى وفي الظاهر أنه قوي جداً نظرياً لأن الوحدة أفضل من الانقسام من حيث المبدأ بل حتى من ناحية بديهية. ولكنه ضعيف جداً عملياً لأنه نزل إلى التطبيق منذ عشر سنوات، في الأقل، من دون جدوى، بل بما يشبه الدوران حول الذات، أو في الأصح مثل الذي يخضّ الماء ليخرج منه زبدة، ويظل يخضّ الماء ويتكرر عجيب. ومع ذلك يستمر الإصرار على هدف إنهاء الانقسام وإعطائه الأولوية، بدلاً من أن يُرى بوضوح أن الانقسام القائم غير قابل للمصالحة والتوحيد. لأن من غير الممكن أن يُصار إلى توحيد الأجهزة الأمنية التي تنفذ سياسة التنسيق الأمني من جهة مع قوات المقاومة وما هي عليه من سلاح وأنفاق وحالة قتالية على أعلى

